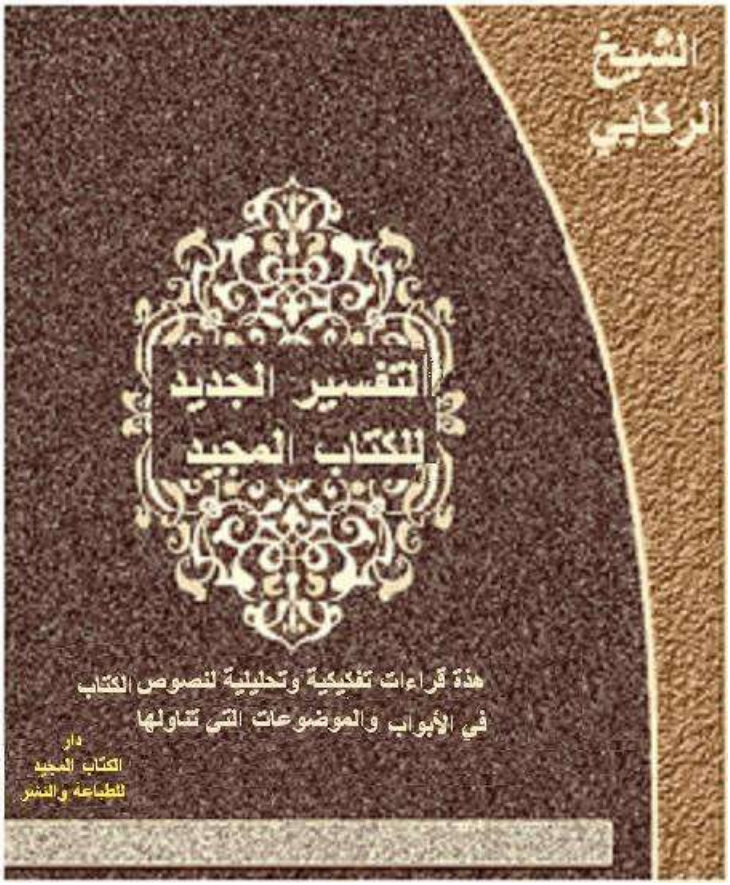

التفسير الجديد للكتاب المجيد

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الحمد

أو

ما يسمى بفاتحة الكتاب

ثمة سؤال موضوعي يتناول طبيعة الكتاب المجيد وصحة صدوره ، وهو سؤال في قيمة الكتاب المادية والمعنوية وكذا طبيعة اللفظ والمعنى فيه ، هذا السؤال يرافق جميع المهتمين بقضايا الكتاب منذ قديم الأيام ، ولا أحد منا يستطيع الإجابه عليه هكذا من دون مقدمات وقراءات تفكيكية وتحليلية لنصوص الكتاب في الأبواب والموضوعات التي تناولها ، وفي ذلك يجب ان تكون تلك القراءات من وحي طبيعة الكتاب وطبيعة خطابه والفاظه ومعانيه أو لنقل عن الدلالات التي حكى عنها أو قصدها أو تحدث عنها أو أثارها .

ولكن ما ذلك السؤال الذي أبتدأنا به مقدمتنا ،

وكيف يجب أن يُصاغ ، قليلون ماهم الذين تمسكوا بكون سورة الحمد هي ـ فاتحة الكتاب ـ ولهذا كان السؤال هو : لماذا تقدمت سورة الفاتحة على ما سوآها من سور الكتاب المجيد إن لم تكن هي أول السور ؟ و لماذا جُعلت أو صُيرت فاتحةً للكتاب ؟ ، مع إنها من الناحية الموضوعية و التسلسل التاريخي تأتي أو جاءت لا حقاً ، حسب نزول الكتاب المجيد وكما هو مقرر و الذي أبتدأ بقوله ـ أقرء .. ـ .

وبما إن السؤال هذا يقتحم جوهر الكتاب المجيد وماهيته و مضمونه ، فهو إذن سؤال معرفي عن الكيفية التي تم بها هذا التقديم ، وعن الطريقية التي إتُهجت في ذلك السبيل ، أعني من ذا الذي قام بذلك الفعل وسوآه ؟ ، ونعني بقولنا هذا : هل إن تقديم هذه السورة على ما سوآها تم وفقاً لإجتهاد الرسول محمد ـ ص ـ ؟ ، أم إنه تم وفقاً لأمر إلهي و إرادة إلهية جاءت عبر الوحي في بلاغ خاص ؟ .

والصحيح عليه ان الوحي لم ينزل بذلك التقديم ولم يذكره وهذا ما عليه الإعتقاد لدى الجميع ، وإذا كان ذلك كذلك فلا يجوز إعتبار هذا الموضوع داخل فيما هو إيماني و إعتقادي ، هذا من ناحية و من ناحية أخرى وضع شيء في غير موضعه يُعد مخالفة للمنهج العلمي الواجب إتباعه في هذا الباب ، كما إن الصحيح إيضاً إن الرسول محمد ـ ص ـ لم يثبت لدينا إنه قدم سورة الحمد على ما سوآها من السور ولم يثبت عنه إنه أعتبرها فاتحة للكتاب ، إذ ليس بين أيدينا خبر أو رواية صحيحة ومثبتة في هذا المجال ،

ولأن السؤال لم ينته بعد لذلك يُقال : هل إن الترتيب هذا هو من إجتهاد الصحابة وممن جاء بعد الرسول منهم ممن عُني بجمع القرآن وكتابته ؟ .

وفي هذا الباب نقول : ـ إن الكتاب المجيد في صورته ورسمه الحاليين وفي ترتيب سوره و

أسماءه ، مُختلفٌ فيه فمن قائل إنه من إجتهاد الرسول محمد – ص - وأمر منه ، ومن قائل إنه من ترتيب الصحابة وعملهم ، وفي كلا الحالين هو إجتهاد وليس هو وحي منزل كي يكون حجة ملزمة ، ولا فرق كبير في الإجتهاد ما بين إجتهاد الرسول وأمره وبين فعل الصحابة وعملهم مادام الأمر يتعلق بالإجتهاد ، وحتى لو قيل إن الرسول – ص – كان مشرفاً على وضع النصوص في مواضعها من السور وفي تسمية السور ، وحتى لو قيل بأنه كان مشرفا على عملية التقديم والتأخير في وضع الكتاب كما نقرءه اليوم ، وهذا القول هو في أحسن الأحوال مجرد ظن والظن في مسألتنا هذه لا يغني من الحق شيئا ، وإذا كنا نرفض فكرة التقديم والتأخير في الكتاب المجيد من الرسول – ص - فمن باب أولى أن نرفضها من غيره ، فهذه العملية أحدثت فوضى في مسائل الكتاب وقضاياه ، لذلك أستسهل البعض القول بالتحريف في مواجهة هذا الخلط الذي نلاحظه في تشكيل الكتاب ووضعه . .

بقي أن نقول إن : إجتهاد الرسول – ص – من حيث هو ليس وحياً بل هو مجرد رأي ، هو فهم الرسول – ص - لسياق النص ومضمونه ومعناه القريب المتبادر إليه والذي يفهمه بحكم طبيعة الخطاب وتوجهه ، وهذا اللون من الفعل جلِ في سيرته وفي كل مواقع العمل من حياته ، فهو يعمل حسب ما يكون ذلك مناسباً للحاجة والغرض ، وإجتهاده إعمال للعقل وبيان للحكم فيما يمكن ملاحظته من الأدلة ، في كل شأن من شؤون الحياة ، و أما الوحي الإلهي فمنحصر فقط وفقط في الذي جاء بين دفتي الكتاب المجيد ، ..

وهنا قد يتبادر ربما إلى الذهن من يقول أو من يسأل : هل إجتهاد الرسول – ص – هذا حجة ملزمة في كل زمان وفي كل مكان شأنه في ذلك شأن ماورد في الكتاب المجيد من وحي ؟ .

وأقول : إن إجتهاد الرسول – ص - من حيث هو إجتهاد ، ليس حجة ملزمة دائماً ، بل هو بيان لشأن ما في زمن ما ، والإستئناس بإجتهادات الرسول – ص - يأتي من باب التأييد للمطلب الذي نحن فيه ، إن وافق ذلك وإلاّ فيرمى به عرض الجدار كما ورد عنه – ص - ، وبما إنه إجتهاد وكل إجتهاد يخضع للشروط الموضوعية في القبول والرفض ، فكذلك يكون إجتهاد الرسول – ص – إيضاً خاضعاً لقوانين الموافقة والمخالفة للنصوص الإلهية الواردة في الكتاب المجيد .

وعلى هذا القول : فنحن نرفض الفكرة التي يُروج لها البعض بجعل ما يسمى بالسنُة النبوية علىٌ للكتاب المجيد ، بل ذهب البعض إلى ترجيح لسنُة على الكتاب !!! كما هو مذهب بعض رجال الفقه ، الذين جُعلوا من الكتاب المجيد واحداً من أدلة أستنباط الأحكام الشرعية ، ِشأنه في ذلك شأن الإجماع والقياس - وهذه كما ترون كبيرة في بابها - كما لا يخفى على من فهم الكتاب ووعاه !!!

فالكتاب المجيد عندنا هو المصدر الأول والوحيد في إستنباط الأحكام الشرعية ، والعقل هو الدليل الوحيد الدال عليه ، وأما السنُة فهي عنصر مساعد ليس إلاّ ، وأما الإجماع فمرفوض عندنا بشقيه لعدم إعتبار حجيته دليلاً في عملية الإستنباط ، وهذا القول يمكننا إطلاقه ليكون الرفض متعلق برفض المنهج الذي يتبعه رجال الأصول في التعليم الإسلامي السائد في

الجامعات والحوزات .

وإذا كان ذلك كذلك ، فهذا يعني إننا مع من يقول بوجوب تغيير قواعد الإستنباط وأصوله ، والقول هذا هو دعوى لمن يهمه الأمر كي يخرج من الدوران في الحيز الواحد الذي وضع فيه ، وهذا موقف يلزمه التصريح والإعلان بان ما أُسس في هذا الباب ليس مقدساً لا يمكن الخروج منه أو عليه ، بل هو رأي يقبل الصواب والخطأ كما يقول واحد من أعلام الفقه ، ومن ذلك تكون دعوتنا لتأسيس علم أصول جديد في مسائل إستنباط الأحكام الشرعية مشروعة ومبررة ، لأنها حاجة وضروة لا بد منها ، في ظل ما تبين للجميع من نوع وماهية الخطأ في التأسيس وما قام عليه ..

* * * .

و نعود لنقول : بان تسمية هذه السورة بالفاتحة أو فاتحة الكتاب إنما جاء :

1 ـ للإستفتاح أو للإستهلال الممارس في ألسن الناس وعاداتهم ليس إلاّ ، أعني هو عادة جرى تقريرها في عرف المسلمين في معظم المناسبات ، وكون ذلك كذلك لا يوجب وقوع الخلط في الأذهان سواء في تعريف دلالة السورة أو في بيان مضمونها ولغة الخطاب فيها .

أضف إلى هذا كون الخطاب في السورة مقيدٌ للمُخاطب الحاضر وليس للغائب الميت ، ولكن البعض أصر على هذا الخلط وتبناه مما أنتج خطأً في فهم مُراد السورة وما تُريد بيانه .

ومن هنا ـ [فنحن لا نُجيز قراءة ـ سورة الفاتحة ـ على الأموات ولا نعتبر ذلك من لزوميات مجالس العزاء والذكر] ، فالأموات عموماً لا تنتفع بأجر هذه السورة ولا بثوابها ، ونحن نعلم إن الخطاب والغاية منه فيها للمخاطب الحي ، والضمير يعود كذلك فيها للمخاطب الحي ، بدليل قوله تعالى : ـ أهدنا ـ ، وفعل الهداية : فعل يُخاطب فيه الحي العاقل الواعي لمُدرك ولا يُخاطب فيها الميت لمُغيب ، كما إن فعل الهداية في لغة العرب فعل دنيوي هكذا يقول أهل الدلالة ، والمُراد منه إن يهتدي الإنسان الحي في عمله وفي حياته ، ولا يُعقل بل لا يصح أن يطلب المولى سبحانه وتعالى من الميت أن يهتدي ، فالإنسان حين يموت ينقطع عمله ، وقد أشار الله إلى ذلك بقوله ـ كل أمرءٍ بما كسب رهين ، وكل نفس بما كسبت رهينة ـ وإلى ذلك نبه الإمام علي بقوله : ـ اليوم عمل ولا حساب وغد حساب ولا عمل ـ ، والميت لا ينتفع من عمل الحي بشيء ، ومن هنا نقول : الميت لا ينتفع بالحج نيابة عنه ولا ينتفع بالصلاة والصيام ولا بسائر الأفعال من عبادات ومعاملات ولا شيء من هذه الأفعال يقع صحيحاً من الأحياء إلى الأموات .

فإن قلتم : أفتى معظم الفقهاء بجواز الإنابة في الحج عن الميت وبقضاء الأعمال نيابة عنه .

قلنا : لا يجوز القيام بالأعمال نيابة عن الميت لا على سبيل القضاء و لا على سبيل الأداء وكل فعل في هذا الشأن فهو غير صحيح و غير جائز ، والشخص الذي يقوم بهذه الأعمال نيابة عن الميت فعمله هذا وأجره وثوابه يقع للحي وليس للميت ، وللمثال نقول : لو إن إنساناً في

نيته القيام بالحج أو بالعمرة أو بغيرها من الأعمال ومات ، فهو عند الله يُعد مؤدياً للعمل إن كانت نيته في ذلك صادقة وسليمة ، وهذا ما تنبه إليه الإمام الصادق بقوله – نية المؤمن خير من عمله - وهو يُريد هذا ، وكذا باقي الأعمال وتمام الصدقات ، وكلها تقع للحي الفاعل أجرها وثوابها .

ومنها نقول : إن قراءة سورة الفاتحة للأموات بداعي حصولهم على الأجر ، قول لا يستقيم مع قول الله : - كل أمرء بما كسب رهين – أو - كل نفس بما كسبت رهينة - ، فالميت حين يموت يطوى سجله و كتابه ويختم ويُعلق بيمينه أو بشماله من دون زيادة لا حقه أو نقصان لا حق ، وكل ذلك مرتبط بنوع وطبيعة هذا الإنسان وعمله ، ولا يُضاف على ذلك الكتاب فعل أو عمل ثواباً أو عقابا .

وعليه تكون قراءة سورة الحمد - الفاتحة - في مجالس العزاء مُفيدة للأحياء ، تذكرهم بالموت وتهديهم للعمل الصالح ، بدليل قوله تعالى : - أهدنا الصراط المستقيم – ، والخطاب والضمير فيه للحي وليس للميت بكل تأكيد ، فهداية الميت بعد الموت للصراط المستقيم قبح في حقه وفي من يقول بذلك ، وحين يموت الإنسان ينقطع عمله ، وإذا انقطع عمله فلايكون توجيه الخطاب إليه من الله كما هو ثابت في العقيدة السليمة .

2 - وسورة الفاتحة هي ليست – السبع المثاني - كما يزعم البعض ، ولا يجوز إطلاق ذلك عليها لمجرد الظن ، الذي علق في الذهن في كونها تُثنى في الصلاة ، وهذا تعليل بل إطلاق ليس على ما ينبغي ، إذ الإطلاق هذا متعلق بدليل غير ثابت وغير وجيه ، خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار صلاة الرسول – ص – ، فالثابت عندنا إنها لم تكن بفاتحة الكتاب ، بل إنه كان يقرء ما تيسر له من الكتاب ، بدليل قوله تعالى : - فأقرءو ما تيسر منه – ، وهذا الخطاب عام مطلق ولا تقييد يخرجه عن إطلاقه ، بل هو شامل لجميع نصوص الكتاب وسوره ، فالصلاة فيها تؤدي الغرض المرجوا منها ، وهذا يعني إن ما ذهب إليه البعض بالقول أن : – لا صلاة إلاّ بفاتحة الكتاب – ليس على ما ينبغي ، كما إن نسبة ذلك القول إلى الرسول – ص - ليس صحيحاً ، فالخبر الذي أقيم عليه الإحتجاج ضعيف الإسناد ضعيف الدلالة معارض لعمل الرسول وفعله ، ثم إن التثنية بالصلاة في سورة الفاتحة ، يعارضه عمل غالب المسلمين الذين يقرؤن الفاتحة في جميع الركعات وليس في ركعتين فقط .

3 - وقيل إن - سورة الفاتحة - هي : - أم الكتاب - : والمُراد من ذلك القول إنها السورة التي جمعت أو أحتضنت معلومات الكتاب وموضوعاته المتعلقة بالكائن الحي ما يجب عليه وما لا يجب ، بدليل ذكرها للصفات الإلهية شديدة الإرتباط بالإنسان وبحركته ، يظهر ذلك في حديثها عن الربوبية و عن المالكية وعن الرحمانية وعن الرحيمية ، وهي صفات ترتبط بوصف - الذات الإلهية - بما هي مرافقة وقريبة من الواقع الموضوعي للإنسان وعقله ، وسنأتي على شرح ذلك وتفصيله في القريب .

4 - وقيل هي : – أم الكتاب – لأنها تناولت مفهوم - الصراط المستقيم - ماهيته ولوازمه وبيان معناه ، ونسبة الصراط إلى المستقيم هي نسبة في وصف الدليل الدال على العمل

الصالح ، كما هي نسبة في وصف الحالة الوسطية في العلاقة مع الأشياء ، يظهر ذلك في نفي الغلو ونفي التطرف ، [والصراط المستقيم] فيها لا يعني الخط المستقيم الغير منحني كما قد يتبادر من الفهم الأولي ، بل هو : - الإتباع لأوامر الله في الإيجاب وفي السلب ، والأوامر : هي مجموعة النظم التي تحدد طبيعة ونوع السلوك الواجب على الإنسان إتباعه ، والصراط المستقيم هو الوصايا العشر الواردة في كل الكتب السماوية .

وترجيحنا للإتباع كمعنى للصراط المستقيم دليله عندنا قول الله تعالى مُخاطباً رسوله محمد – ص - : - وأستقم كما أومرت - ، أي أتبع ما يوحى إليك من دون زيادة أو نقصان - أي ولا تحرك به لسانك ، ولا تعجل بالقرآن من قبل ان يقضى إليك وحيه - ..

* * *

بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيم] [

النص هنا وفي معظم سور الكتاب المجيد له دلالة ، دلالة في ترويض الإنسان لكي يفهم خطاب الله ، وهو خطاب في توجيه الإنسان إلى قيمة صفات الله وأهميتها هنا حين يتحدث عنها ، ويكون الإبتداء - بالله - تلك الصفة الدالة على الإله المعبود ، والتي لاتتم العبادة من دونها ، كما يكون الإبتداء - بالرحمن - مرتبط صفة بعالم الخلق والتعليم ، ويكون الإبتداء - بالرحيم - دائماً في إشارة و دلالة على أهمية الرفق بالإنسان والحرص على سلامته وسلامة مستقبله ، إذن فهو خطاب توجيه وإرشاد للإنسان كي يتعرف منذ البدء على طبيعة الإله الخالق الرحيم الذي يهمه سعادة الإنسان في الدنيا والأخرة .

من أجل هذا تكرر النص في الكتاب المجيد كله إلاَّ في سورة التوبة ، التي ورد فيها مصحوبا بخطاب دعوة إلى السلام لملكة سبأ وممن حولها من الأنصار ، فهو إذن مفهوم دال على معنى أستخدمه الله في خطابه في الكتاب المجيد وحده من دون الكتب السماوية الأخرى ..

[الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين]

مفهوم - الحمد - في لغة العرب يرتبط بمعنى الشكر والثناء ، - فهو حمد لله رب العالمين أي أن نشكر الله رب العالمين - لذلك جاءت الإضافة لله تلك الصفة الدالة على إخلاص العبادة لرب العالمين ، ورب العالمين هنا هو المربي وهو المعلم وهو القائم على تنظيم خط حركتنا ، وكأن النص يتحدث عن سلسلة صفات فاعلة في حياة الإنسان ، مما يستوجب شكرها والثناء عليها ، وليس المقام هنا كما يقول البعض جعل الرب هو الإله ، إذ مقتضى حال الربوبية صفة فعل وتنظيم يتصف بها الإله أو هي أحد مظاهره التي يُعرف الناس بها عن نفسه ، ولكي يكون الله الإله المعبود في التعريف دلاً على الربوبية فهذا يقتضي ان يكون المقام دلاً على ذلك ، وعندنا مفهوم - الرب - أو كما هو في اللسان العربي : يعني المربي ويعني الراعي ويعني المعلم ويعني المهيمن ، وفي الكتاب المجيد ورد اللفظ في سياق واقع الحال فقال : رب العالمين ، ولفظ - العالمين - لفظ مركب ويعني به هنا عالم الإمكان ، أي عالم الحياة وليس

عالم الأخرة ، ففي عالم الأخرة يكون الحديث منه تعالى عن الملكية والمالكية ، التي تعني إنتفاء صفة الإرادة والإختيار من الآخر ، وفيها لا يكون معنى للربوبية دور لا في مجال الرعاية ولا في مجال التعليم والهداية ، فالربوبية كصفة منه تعالى ترتبط بالكائن الحي العاقل وغير العاقل وهي تبين القدرة على تنظيم حياة هذا الكائن وتكون للعاقل أداة له في الخيار بين الخطأ والصواب وبين الخير والشر ، وتنتفي هذه الصفة عن الإنسان في العالم الآخر ، حيث هناك تكون المالكية لله ، لذلك ورد التقابل بعد ذكر الربوبية على العالمين أو للعالمين .

قال – مالك يوم الدين - ، هناك حيث يكون مالكاً ليوم الدين الذي هو اليوم الموعود وهو القيامة ، وطبعاً حين يتحدث الله عن الملكية هناك فهو يتحدث بشكلٍ غير مباشر عن المشيئة يتحدث عن الحساب وعن العقاب ، وطبيعي جداً أن يكون الملك مع فقدان الإنسان للإختيار وفقدان الإنسان للعمل وفقدان الإنسان لكل لوازم وصفات عالم الربوبية ، هنا تتقدر المشيئة منه تعالى في العقاب وفي الثواب ، وتلك شأنية لا دخل للإنسان فيها ، لكن في عالم الربوبية تتدخل الإرادة الإنسانية في العمل وفي طبيعتة ، وبالتالي يستطيع الإنسان في عالم الربوبية ان يصنع مستقبله وفق شروط عالم المُلك ، وكل هذا مرتبط بطبيعة الفعل من الإنسان .

فحين يقول الرب : - أهدنا الصراط المستقيم - أي خُذ بيدنا إلى الصراط المستقيم ، فالهداية إلى الصراط المستقيم فعل متعلق ولازم لجملة الأعمال الواجب فعلها من قبل الإنسان ، بإخلاص العبادة لله الواحد الأحد ، ولازمه كذلك نفي الشرك بكل أنواعه و متعلقاته ، ومحو كل ما يؤدي إليه .

والشرك مفهوم مركب يقود صاحبه إلى عدم الإلتفات في الفعل والعمل ، يظهر ذلك في الدعاء و التوسل بغير الله لجلب النفع ودفع الضرر ، [وغير الله] هنا : هو كل شيء من البشر والحجر من الأحياء والأموات ، من الأنبياء وغير الأنبياء ، و يتحقق الشرك بالفعل حين يُصدّق المرء ويؤمن بقدرة غير الله على جلب الخير ودفع الضرر في الحياة وفي الممات ، و فعل الشرك من الذنوب الكبيرة كما تقرره العقيدة السليمة ، وكل ما ينتج عن الشرك ويترتب عليه باطل وفاعله من أصحاب النار .

والشرك كما يظهر فعل مُخالف للصراط المستقيم ، الذي هو : الوصايا العشر في لسان ومقال جميع الأنبياء والرسل ، والتي جاءت مرتبة في الكتاب المجيد في سورة الأنعام من 151 إلى 153 ، وعلى النحو التالي :

1 - الإقرار بالوحدانية وتحريم الشرك بالله .

2 – الإحسان إلى الوالدين

3 – تحريم قتل الأولاد خشية الإملاق والفقر والحاجة .

4 – تحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن .

5 - تحريم قتل النفس .

6 - حماية مال اليتيم .

7 - والعدل في الميزان

8 - والعدل في القول

9 - والوفاء بالعهد .

10 - والإيمان بالوحدة الإنسانية والبشرية

... [هذا هو صراط الله المستقيم الواجب إتباعه كما قال : [وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه

والأيمان الواردة في جميع الكتب السماوية ، أي إنه الجامع الكلي الواجب الإيمان به و الإتفاق عليه من والصراط على هذا النحو هو الجامع لأوجه الإسلام للجميع ، وبناءً عليه تخرج جميع التفاريع والإجتهادات من المكان والزمان ، كما تخرج من ذلك بعض الأوامر والنواهي من . حيث كونها مقيدة وغير مطلقة ومحكومة بالزمان والمكان الموضوعي الخاص

لهذا قال تعالى في إتمام صيغة العرض على مستوى البيان بالقول : - صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين - ، والتقابل بين فعل أهدنا وفعل أنعمت تقابل في القاسم المشترك بين الإسلام والإيمان وما يترشح عنهما ، وجملة - غير المغضوب عليهم ولا الضالين - جملة بيانية مهمتها التعريف بمن يتنكب عن الصراط المستقيم ، فهو مغضوب عليه في الآخرة ، وحين يُنسب الغضب من الله فهو صفة مرتبطة بحياة ما بعد الموت سواء في وصف الحال أو في تقريره ، ولفظة – الضالين - هي صفة متعلقها في الحياة الدنيا والموصوف بها من ضل في الحياة ولم يهتدي إلى الصراط ولم ينل الخير والنعمة الكثيرة ، والصفة والموصوف في مجمل العبارة لم يردا للحصر والتعريف بطائفة أو فئة معينة من الناس كما توهم رواة الأخبار ذلك ، بل الصيغة كما هي وكما أسلفنا وصف لحالة دائمة الحدوث دائمة التكرار ، يعيشها الناس حينما يتنكبوا عن الصراط المستقيم وما يؤدي إليه ، والمُراد منها على مستوى المعنى منع الفتنة وإنزلاق الناس في جدل المفاهيم أو التنابز .. بالألقاب ، لذلك بين الله حدود الصراط ومعناه

...